

آليات الدعم الفعال في سورية . محور نقاش في جمعية العلوم الاقتصادية

اقتراح باستبدال كل أشكال الدعم بمبلغ نقدي حسب عدد أفراد الأسرة محي الدين: إجراءات نقدية أدت إلى دخول الاقتصاد في مرحلة ركود

إهنا غانم

كثر الحديث والجدل في الأوساط الحكومية مؤخراً عن إعادة هيكلة الدعم وتقديمه وفق تصريحات رسمية وفي هذا السياق قدم الاقتصادي درازي محي الدين جمعية العلوم الاقتصادية محاضرة تحت عنوان «آليات الدعم الفعال في سورية»، موضحاً أن سياسة الدعم تعتبر إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة، لضمان مستوى معيشي أفضل للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، لافتاً إلى أن تطبيق مفهوم الدعم الاقتصادي، هدفه الأساسي هو تقليل وإصلاح الفجوة بين فئات الشعب وتقارب مستويات الدخل.

وفي سياق الإضاءة على الوضع الراهن طرح غير التجريفة السورية في الدعم الاقتصادي وأسبابها، مبيناً أن تراجع حجم الإنفاق الحكومي (مقوم بالدولار) في العقد الأخير نتيجة الأزمات التي مرنا بها وزيادة الدمار والعقوبات والفساد أدى لتفاقم الأزمة، ما أدى لانتشار الفقر بشكل كبير، مشيراً إلى أن بعض الدراسات قدرت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (وهو ١.٩ دولار للمواطن يومياً) بسورية قرابة ٩٠ بالمئة. وأشار إلى وجود عدة أزمات أخرى مرتبطة بسعر صرف العملة والتضخم، دفعت الحكومة في الآونة الأخيرة لوضع حزمة الدعم وإجراءات عديدة منها إجراءات مرتبطة بدعم الليرة منها تحديد سعر صرف دولار الحوالة بسعر ٢٥٥٠ على حين السعر بالسوق قرابة ٣٥٥٠، بهدف تعزيز إيرادات المصرف المركزي، وهذا أدى لانتشار سوق سوداء للحوالات، إضافة إلى إيجاب المدد التي تحوّل ٥٠ بالمئة من صادراته لليرة السورية، وإيجاب أي مواطن قدم إلى سورية على صرف ١٠٠ دولار بسعر المركزي، وتخفيض السيولة المتوافرة من خلال وضع شروط على تمويل رأس المال العامل، وسقوف للسحب اليومي وسقوف للحوالات، وتجميد مبالغ عند كل عملية شراء أو بيع لأصل ثابت وهذا الإجراء يؤدي لدخول الاقتصاد في مرحلة ركود نتيجة لإبطاء سرعة دوران النقود ومعاربة سوق الصرافين غير النظامي.

وذكر أن هناك إجراءات تتعلق بترشيد الدعم للسنة وتخفيض العجز الحكومي إضافة إلى رفع تدريجي لأسعار المدد المدعومة مثل الخبز والمازوت والبنزين والكهرباء، هذا بالإضافة من تخفيض كميات المواد المدعومة على التجار والصناعيين من مختلف الأجهزة الحكومية من المالية، الاستعلام الضريبي، الجمارك، المصرف المركزي، التموين، المحافظة وغيرها بهدف زيادة إيرادات الحكومة وإيثار ربحي وأرقام غرامات كبيرة تهدف لزيادة إيرادات الحكومة. وأشار إلى أن هذا الإجراء مع تقييد أعمال التجارة (منع الاستيراد) وفي ظل عدم توافر المواد الأولية والوقود أدى ذلك لارتفاع تكاليف الصناعة السورية بشكل كبير انعكس سلباً على الأسعار والقدرة التنافسية الخارجية.



إذ تقوم بتخفيض رقم المبيعات عن طريق التلاعب بالفواتير - فعندما تتحول الفواتير إلى مبيعات بكنية بصعب للاعب بها، إضافة إلى أنه سيساهم في تحريك البضاعة الراكدة. وركز المحاضر على ضرورة البدء مباشرة بإصلاح كل من الرواتب والأجور بزيادتها تدريجياً، ورفعها لكي تتجاوز ١٠٠ \$ من أجل تحسين القوة الشرائية للمواطن، الأمر الذي يشجع على عودة الاستثمارات، فقد قام القطاع الخاص بتعديل رواتب موظفيه ويقوم بدفع مصاريف عالية، لكن القوة الشرائية لأغلب المواطنين ما زالت ضعيفة. إضافة لذلك لابد من إصلاح نظام الأسعار بالسماح بالاستيراد لجمع السلع مع رسوم جمرية مرتفعة في الفترة الأولى ومن ثم تبدأ بالتخفيض، وفالاستيراد السموح يخفف التهريب ويخفض الأسعار ويرفع الجودة ويتم الاحتكاك بيزيد إيرادات الحكومة مع ربط الاستيراد لأي مصنع بنصف قدرته التصديرية، وبالتالي تشجيع التصدير. وشدد على دعم الصادرات بإلغاء تعهد إعادة القطع (إن وجد) في بعض الدول) وإعطاؤه مزايا ضريبية وتمويلية حقيقية، فالسماح بدعم صادراتها لأنها وسيلة أساسية لدعم الاقتصاد. واقترح أن تقوم الجهات الحكومية بإعطاء عطله أسبوعية لمدة ثلاثة أيام من الخميس إلى السبت في القطاع الحكومي الإداري غير الإنتاجي (صناعة التعليمي والصحة والمعامل) لمدة ستة أشهر، معتبراً أن هذا الإجراء سيخفف استهلاك الكهرباء والمواصلات والمازوت ويحسن دخل الموظفين الذين ينفقون رواتبهم على المواصلات ويخفف من مخاطر فيروس كورونا المتحور الجديد. وأشار إلى أهمية السماح لأبنية السكنية وليس الفلل أو المزارع في المناطق المنخفضة بتخصيص طابق إضافي يعود ربحه للبناء السريع في المؤسسات الاستهلاكية العامة -



شريطة تحويل البناء إلى بناء متوافق مع البيئة من حيث اعتماده على الطاقة النظيفة الشمسية أو الرياح وتحسين جمالية البناء من حيث الدهان والرخام وفق شروط محددة، ما يوفر العقارات ويخفف أسعارها، إضافة إلى إعادة المعامل وورشات البناء، وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية. والناحية الأهم برأيه هي تعديل قانون الضريبة على إيجار العقارات ليشمل الأبنية الحكومية والقطاع العام ووزارة الأوقاف لأن جزءاً من هذه الإجراءات يكون بأجور رمزية، وبهذا يتم الحد من الفساد مع تحسين إيرادات الحكومة ووزارة المالية بشكل كبير. إضافة إلى تنظيم الأراضي وتوسيع مخططات المدن وتعديل قوانين الضريبة وإلغاء الربح الوهمي الناتج عن التراجع الكبير لسعر الصرف من الضرائب سواء بقاء المدد أو ببيع العقارات أو إعادة تقييم الأصول، لأن مفهوم الضريبة هو تحفيز الحكومة جزءاً من ربح المشاريع وليس أخذ جزء من رؤوس أموال المستثمرين، وإعطاء مزايا تحفيزية لكي تتحول وزارة المالية لحفز على الاستثمار وليس مقفراً، والسماح بدفع بدل داخلي لخريجي الجامعات حتى لا ينفقوا أموالهم على السفر ففقد الدولة الأموال والعقول. إضافة لذلك دعا إلى فتح وديعة ليرة - الخسب إلى السبت في القطاع الحكومي والإصرار على الإنتاجي (صناعة التعليمي والصحة والمعامل) لمدة ستة أشهر، وروى أن الأهم تركيب أجهزة نقاط بيع في المؤسسات الاستهلاكية العامة والأفران ومحطات الوقود تستخدم من خلالها بطاقات الدفع، ويهدف هذا الإجراء إلى ثلاث نقاط، الأولى ألا يتحول هذا الدعم إلى تضخم إذا تحول لنقدية تذهب إلى السوق مباشرة، والثانية أن تستفيد الحكومة اقتصادياً نتيجة ارتفاع مبيعاتها، والثالثة تخفيف السرعة في المؤسسات الاستهلاكية العامة -

حملات على التجار من المالية - المحافظة - الجمارك - التموين وبأثر رجعي لزيادة إيرادات الحكومة

٢٠٢١ والبحث عن أماكن إنفاق هذه الغروض، لأن معظم هذه الغروض يتم تحويله إلى دولار وبالتالي ربح المقترضين لأموال طائلة على حساب المودعين وعلى حساب الليرة السورية مع دعم المشاريع الصغيرة الحقيقية بتحويلات مباشرة ومعدلات ضريبية مخفضة إضافة إلى فتح تسعيرتين للسلع المدعومة من الحكومة سعر مدعوم وسعر حر وبالتالي إيقاف السوق السوداء، وبهذا الفرق تحسن الرواتب والأجور لموظفيها. وحذر محي الدين من مخاطر الدعم لجهة انتشار الفساد والرشاوي بهدف سرقة المدد وإعادة توجيهه، وزيادة حجم اقتصاد الظل للاستفادة من الدعم من جهة وبيع مسروقات المدد من جهة أخرى، واحتمالية ذهاب الدعم لغير مستحقيه واحتمالية زيادة مديونية الدولة بسبب الإنفاق الحكومي المترادف وبالتالي زيادة عجز الموازنة. ولفت إلى وجود سلبيات لبعض أنواع المدد أهمها أساليب تمويله تؤدي إلى زيادة التثوة الهيكلي والفساد والفقر والعجز وارتفاع الأسعار وانهاير العملة وهروب الأموال ونشوء طبقات طفيلية فاسدة جديدة. واستعرض عمران لمحّة عن عمل الشركة العامة لكهرباء محافظة حمص خلال عام ٢٠٢١، موضحاً أن طول شبكة التوتّر المتوسط التي تمت صيانتها بلغ ٣٣,٩ كم + ٣٣,٥ كم إعادة تأهيل واستبدال ١,١٨٧+ كم أعطال كابلات (إعادة تأهيل واستبدال وصيانة). وبين أن طول شبكة التوتّر المنخفض المصانة التي تمت إعادة تأهيل ١٠,٧ كم، وتمت صيانة ٢٠,٤ كم، وتم استبدال ١١,٤ كم، والأرضي منها ١١,٣٥ كم. وفي مجال صيانة مراكز التحويل بين أنه تم إنشاء ٧ مراكز، وتحسين ٥٨ مركزاً، وصيانة ١٢٠ مركزاً، كما تم إجراء صيانة مكثفات ١٤ مركزاً. وبالنسبة لصيانة محطات التحويل، أوضح أنه تمت صيانة حسب البرنامج ٤ محطات، ونسبة الإنجاز

٦١٥ ألف مشترك في المحافظة

مدير شركة كهرباء حمص: تأمين التغذية للبرادات لحفظ موسم التفاح



المهندس صالح عمران مدير عام شركة كهرباء حمص

محمود شاهين

كلفة الصيانة للشبكات الكهربائية خلال عام ٢٠٢١ نحو ٢٥٤ مليون ليرة سورية

وبين أن كمية الكهرباء المقدرة بلغت ٦٩٦٣٣٤٩ ك. وساعي، وتقدر قيمتها ١٥٥,٨١٨ مليون ليرة، على حين بلغ المحصل من الضبوط ١٤٦,٥٧٦ مليون ل. س. وبلغت قيمة التحصيلات ١٥٣٩٧ مليون ل. س. وأوضح مدير الكهرباء أن عدد معاملات ذوي الشهداء المحالة للتربيت ٢٤٣ معاملة + ٤٧ معاملة جريح. ونوه بأن الشركة العامة لكهرباء محافظة حمص عملت على تقديم برنامج تقني ٣ ساعات تغذية كهربائية مقابل ٣ ساعات قطع تيار كهربائي للمناطق التي توجد بها برادات لحفظ فاكهة التفاح مثل كفرام حدية حاصور وعيون الوادي ورباح حفاظاً على مواسم التفاح من أي ضرر. كما تم التنسيق مع مؤسسة المياه تغذية مضخات المياه بالبطاقة الكهربائية، كما تم تنفيذ ٩٠ % من مشروع تنفيذ ٣ مخارج ٢٠ ك. ف من محطة البعث ٣٢٠ التخفيف عن خطوط ٢٠ ك. ف (المياه). الأبخار. المعهد. التخفيف عن محطة جنوب حمص. وخلال مدة أقصاها شهر سيتم الانتهاء من المشروع. ولفت إلى تنفيذ ٤٠٪ من مشروع إنشاء مخرج جديد من محطة دير بعلي التخفيف عن المشرقة المنبثق من محطة فيروزة. وتفعيل خط البرج المنبثق من محطة البعث ٣٢٠ التخفيف عن خط طيب شريك المنبثق من محطة الجامعة والتخفيف عن محولة الوصول في محطة البعث. وأضاف: تقدر كلفة الصيانات للشبكات الكهربائية أن عدد العدادات المركبة إعادة تأهيل بلغ ٩١٧١. وكشف أن عدد الضبوط المنظمة ١٩٨٠ أحادي إضافة ٣٥ ثلاثياً، و٢ مركز تحويل، في حين بلغ عدد الضبوط المقدرة عدد ١٩٧٨ أحادي و٣٤ ثلاثياً ومركز تحويل.

الكهرباء وزيادة وثوقية الشبكة الكهربائية فضلاً عن ضبط ظاهرة الاسترجار غير المشروع بجمع أنواعها ما لها من آثار سلبية كبيرة على عمل المنظومة الكهربائية ورغم الحصار الاقتصادي على بلادنا وما خلفه من قلة المواد والإمكانات استطاعت الشركة العامة لكهرباء محافظة حمص تحقيق خطط عملها لعام ٢٠٢١ متجاوزة الصعوبات بأقل الإمكانيات. واستعرض عمران لمحّة عن عمل الشركة العامة لكهرباء محافظة حمص خلال عام ٢٠٢١، موضحاً أن طول شبكة التوتّر المتوسط التي تمت صيانتها بلغ ٣٣,٩ كم + ٣٣,٥ كم إعادة تأهيل واستبدال ١,١٨٧+ كم أعطال كابلات (إعادة تأهيل واستبدال وصيانة). وبين أن طول شبكة التوتّر المنخفض المصانة التي تمت إعادة تأهيل ١٠,٧ كم، وتمت صيانة ٢٠,٤ كم، وتم استبدال ١١,٤ كم، والأرضي منها ١١,٣٥ كم. وفي مجال صيانة مراكز التحويل بين أنه تم إنشاء ٧ مراكز، وتحسين ٥٨ مركزاً، وصيانة ١٢٠ مركزاً، كما تم إجراء صيانة مكثفات ١٤ مركزاً. وبالنسبة لصيانة محطات التحويل، أوضح أنه تمت صيانة حسب البرنامج ٤ محطات، ونسبة الإنجاز



بسبب الكهرباء.. مشتركون يدفعون رسوم الخدمات الهاتفية ولا يحصلون عليها في التل

عبد النعم مسعود

وبالتالي يدفعون رسوم اشتراكات وخدمات لا يحصلون عليها. مدير قسم التل زكوان بدران بين في تصريح له «الوطن» أن المسألة تعود لخدمة الهاتفية والإنترنت وخصوصاً في أجزاء من حرة الشريعة ومعربا، حيث تغيب التنظيمية الهاتفية عن الخطوط الأرضية وتغيب معها أيضاً خدمة الإنترنت مع غياب الكهرباء ولا تعود إلا مع عودتها، موضحين أن ساعات الانقطاع تتجاوز الأوقات ساعة في حال عدم انتظام التقنين وهو السائد في أغلب الأوقات

الرئيسية والفرعية في قرية الدريج بانتظار برمجتهما من أجل تفعيلهما، موضحاً أنه في معربا توجد ٦ وحدات أونو بسعة تقارب ٦ آلاف رقم وفي حلبون توجد وحدة ضوئية بسعة ٨٦٥ رقماً. ووفقاً لمدير المسم فإن عدد الأرقام الهاتفية ٣٥ ألف رقم في حين أن السعة تصل إلى ٥٠ ألف رقم وأن عدد الخطوط الهاتفية التي يتم تركيبها شهرياً نحو ١٠٠ رقم، مؤكداً إعداد دراسة لتوسيع الشبكة الهاتفية الرئيسية والفرعية في مدينة التل وذلك وفقاً لتعبيره فإن أي تركيب جديد يخضع لتوفر الأرقام داخل